التقرير السنوي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لسنة 2024 حول النفاذ إلى المعلومة

يندرج إعداد التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، ويتضمّن هذا التقرير تلخيصا لما تمّ إنجازه بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في مجال تكريس حقّ النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2024.

وقد تمحورت أبرز الإجراءات ذات العلاقة بتكريس مقتضيات حق النفاذ إلى المعلومة حول ما يلي:

I. خطّة عمل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في إطار تكريس حقّ النفاذ إلى المعلومة

II. تطوير موقع الواب الخاص بالهيئة مع تطوير قاعدة بيانات الموقع.

III. مشروع رقمنة أعمال الرقابة والتدقيق والتفقد والمتابعة بالقطاع

IV. التسيير الإداري والمالي للهيئة

V. الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة

I. خطّة عمل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في إطار تكريس حقّ النفاذ إلى المعلومة:

في إطار تطبيق أحكام القانون الأساسي عـــدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة حرصت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال سنة 2024 عـلى تطبيق خطّة عمل تتعلّق بتكريس حقّ النفاذ إلى المعلومة والتي تمحورت حول الخطوط التالية:

محور العمل	المراحل والآجال
النشر التلقائي للمعلومة	▪ تحيين المعلومات والمعطيات المتعلّقة بنشاط الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية. ▪ نشـر التقارير السـنوية للهيئة العليا تطبيقا لمقتضـيات الأمر حكومي عدد 375 لسـنة 2020 مؤرخ في 29 جوان 2020 المتعلق بتنظيم عملية نشـر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها. ▪ نشر الإصدارات والمنشورات ذات الصلة بمجال الرقابة. ▪ التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة لسنة 2024.
نشـر المعلومات القابلة للتنزيل والاستعمال	▪ الحرص عـــلى تحيين موقع واب الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك في إطار مزيد إضفاء فاعلية على المحتوى مع إيلاء الجانب التقني أهمية بالغة قصد ضمان سهولة الولوج إلى مختلف أركان الموقع و إيجاد المعلومات المطلوبة.
الأرشيف	▪ مواصلة عملية جرد ورقمنة الوثائق الإدارية والتقارير الرقابية وتخزينها في المنظومة الإلكترونية الخاصة بالأرشيف (GED). ▪ إدراج وحفظ الملفات المتضمّنة لجداول أعمال ومحاضر جلسات مجالس الهيئة العليا وكذلك مذكرات وجداول المتابعات الخاصّة بالتقارير الرقابية التي شملتها أعمال متابعة إثر عرضها على أنظار مجلس الهيئة.
دورات تكوينية حول النفاذ إلى المعلومة	▪ مشـاركة كلّ من المكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه في الدورات التكوينية والتحسـيسـية التي تنظّمها هيئة النفاذ إلى المعلومة لفائدة الهياكل العمومية والمنشآت لتحسين قدرات الأعوان المكلفون بالنفاذ إلى المعلومة.
الإجابة عـلى مطالب النفاذ إلى المعلومة	▪ قبول مطالب النفاذ إلى المعلومة عبر البريد الإلكتروني أو عبر مكتب الضـــبط ثمّ الإجابة عنها في أجل لا يتجاوز 20 يوما من ورود المطلب على مصالح الهيئة مع احترام الآجال الاستثنائية المنصوص عليها طبقا لما جاء في القانون عدد 22 لسنة 2016 .

II. تطوير موقع الواب الخاص بالهيئة مع تطوير قاعدة بيانات الموقع .

تعمل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية على تطوير قاعدة بيانات موقع الواب الخاصّ بها، كما تحرص على تحيين جلّ المعطيات الخاصّة بها ووضعها على ذمّة العموم في شكل قابل للاستعمال وذلك خاصّة فيما يتعلّق بـــ:

1. الإطار القانوني المنظّم لسير عمل الهيئة وضبط تنظيمها الإداري والمالي:

تنشر الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية النصوص الترتيبية ذات العلاقة بمهامها وذلك في الخانة المخصّصة للإطار القانوني على الموقع الرسمي للهيئة،

القانون عدد 50-93 المؤرخ في 03 ماي 1993 المتعلق بالهيئة العليا للرقابة الادارية والمالية

أمر عدد 297 لسنة 2023 مؤرّخ في 25 أفريل 2023 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبسير عملها

أمر حكومي عدد 375 لسنة 2020 مؤرخ في 29 جوان 2020 يتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها

منشور عدد 26 لسنة 2017 مؤرخ في 25 سبتمبر 2017 حول تنفيذ تقارير الرقابة والتفقد

2. التقارير السنوية للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية:

توّلت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية نشـــر التقارير السنوية لنشاطها بداية من سنة 2011 إلى غاية أخر تقرير تمّ رفعه إلى سيادة رئيس الجمهورية بعنوان نشاطها عن سنة 2023 وذلك في صيغة **(PDF)** قابلة للتحميل، وفي هـــــذا الإطار قامت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال سنة 2024 بنشر تقريرها **السنوي التاسع والعشرون** والذي يتضمّن ملخّصا لنشاطها خلال كامل سنة 2023 عـلى موقعها الرسمي مرفوقا **بالملخّص التأليفي للتقرير.**

الملخّص التأليفي للتقرير السنوي التاسع والعشرون (2023)

التقرير السنوي التاسع و العشرون (2023)

التقرير السنوي الثامن والعشرون (2022)

الملخص التأليفي للتقرير السنوي الثامن والعشرون(2022)

التقرير السنوي السابع والعشرون(2020-2021)

الملخص التأليفي للتقرير السنوي السابع والعشرون(2020-2021)

التقرير السنوي السادس والعشرون(2019-2020)

التقرير السنوي الخامس والعشرون(2018)

التقرير السنوي الرابع والعشرون (2017-2016)

التقرير السنوي الثالث والعشرون(2015)

التقرير السنوي الثاني والعشرون(2014)

التقرير السنوي الواحد والعشرون(2013)

التقرير السنوي العشرون(2012)

التقرير السنوي التاسع عشر(2011)

3. الدراسات والأدلة:

تتولى الهيئة نشر جميع الدراسات والأدلة التي أصدرتها خلال السنوات الأخيرة من عملها والتي تتمثّل بالخصوص فيما يلي:

- دليل الممارسات الجيدة في نشر التقارير الرقابية.
- الدليل المنهجي للمتفقّد الإداري والمالي في تونس.
- دليل الممارسات الفضلى من أجل حوكمة أفضل للمؤسسات والمنشآت العمومية (باللغة الفرنسية).
- دراسة خصوصية تهمّ العشرة أخطاء أكثر شيوعا في مجال التصرّف العمومي.
- دليل المتصرف العمومي من أجل اجتناب أخطاء التصرّف.

4. الميزانية المرصودة للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية سنة 2024 وتفصيلها:

✓ ميزانية سنة 2024

- **الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا بعنوان القسم الأول: نفقات التأجير (1.635.000 دت)**

الفصل	الفقرة	البيان	المبلغ
91101	2201	المرتب الأساسي والتدرج	244.000
	2202	المنح الخصوصي القارة	863.000
	2203	المنح المرتبطة بالوظيفة	176.000
	2204	المنح الخصوصية المتغيرة	6.000
	2205	منحة الإنتاج	32.000
	2206	منحة الساعات الإضافية	7.000
	2213	المنح العائلية	4.000
	2214	المساهمات المحمولة على المشغل	260.000
91124	2201	تأجير الأعوان المتعاقدون	43.000
المجموع			1.635.000

- **الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا بعنوان القسم الثاني: نفقات التسيير (315.000 دت)**

الفصل	البيان	المبلغ
91201	استهلاك الماء والكهرباء و الهاتف	30.100
	الإقتناءات	124.750
	التعهد والصيانة والنظافة	30.300
	لوازم المكاتب والمطبوعات والتوثيق والإعلام	38.200
	مصاريف الإعلامية واستغلال المنظومات والاشتراك بشبكة الأنترانت	35.150
	مصاريف المهمات والاستقبالات والنقل والإكساء	15.900
	الندوات والتكوين والرسكلة	32500
	نفقات مختلفة	8.100
	المجموع	**315.000**

- **الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا بعنوان القسم الثالث: نفقات التدخلات (15.000 دت)**

الفصل	البيان	المبلغ
91302	تدخلات لفائدة تعاونيات خصوصية	15.000

توزيع ميزانية سنة 2024 حسب الأقسام

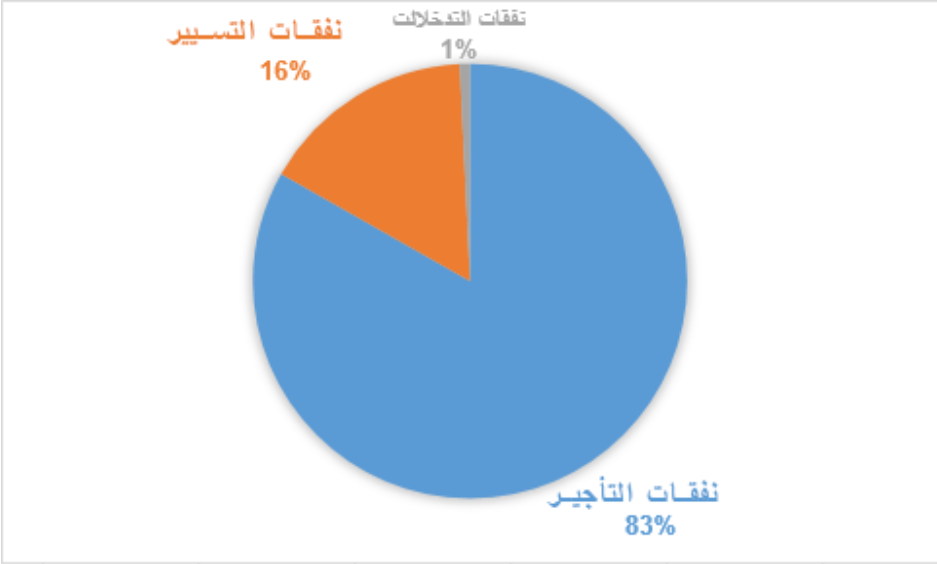

III. مشروع رقمنة أعمال الرقابة والتدقيق والتفقد والمتابعة بالقطاع:

تواصلت مجهودات الهيئة الرامية إلى إنجاز مشروع رقمنة أعمال الرقابة والتدقيق والتفقد والمتابعة بالقطاع العمومي والذي يندرج ضمن تنفيذ التعهد الثاني (02) من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023) والمتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية، وذلك من خلال استكمال تطوير الجزء الأول من المشروع الخاص برقمنة أحد المهام الأساسية للهيئة المتمثل في دراسة واستغلال ومتابعة نتائج التقارير الرقابية على مستوى الهياكل المشمولة بالتدقيق (الجزء الأول من التطبيقة) وذلك انطلاقا من تاريخ التوصل بالتقارير الرقابية من قبل هياكل الرقابة والتفقد إلى غاية إنهاء أعمال المتابعة مرورا بجميع المسارات الداخلية المعتمدة في هذا المجال والإجراءات الإدارية المتّصلة بها. على أن يتم تنزيل بقية مخرجات دراسة الجدوى على مراحل مدروسة وجدولة زمنية وفي إطار تشاركي ليتمّ تعميمها تدريجيا على مختلف مكونات المشهد الرقابي.

رقمنة أعمال الرقابة و التدقيق و التفقد و المتابعة بالقطاع العمومي
توحيد آليات ومنهجيات الرقابة والتفقد ومخرجاتها (التقارير)
الضغط على آجال إنجاز المهام الرقابية
إستخلاص وبناء المقترحات والتوصيات من التقارير الرقابية بالاستئناس بالمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال
إنشاء قاعدة بيانات وطنية يتم من خلالها تجميع كل التقارير الرقابية ومعالجة محتواها لإستخلاص أهم الأفكار والممارسات الفضلى لحوكمة التصرف العمومي وترصد قائمة في أهم المخاطر المسجلة
حسن توزيع المهمات الرقابية وتخصيص نسبة منها لتقييم السياسات والبرامج العمومية
مسك لوحة قيادة محينة لتقدم إنجاز المهمات الرقابية وأعمال المتابعة (معطيات إحصائية ومؤشرات).
ترشيد برمجة المهمات الرقابية وتحديد الأولويات بناء على منهجية مبنية على خارطة المخاطر والقيمة مقابل المال
إنتاج تقارير رقابية ذات جودة أفضل وقابلة للإستغلال والمتابعة
إضفاء المزيد من النجاعة على أعمال التنسيق في برمجة وإنجاز المهمات الرقابية والمهمات والأبحاث الوطنية
تشبيك هياكل الرقابة والتفقد والتدقيق والمتابعة عبر إرساء منظومة خصوصية مشتركة

IV. التسيير الإداري والمالي للهيئة:

أحدثت الهيئة العليا للرقابة الإدارة والمالية بمقتضى أحكام الأمر عدد 906 لسنة 1993 المؤرّخ في 19 أفريل 1993 والقانون عدد 50 لسنة 1993 المؤرّخ في 3 ماي 1993، في شكل مؤسّسة عمومية ذات صبغة إدارية، تتمتّع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وتخضع إلى إشراف رئاسة الجمهورية.

وقد تمّ بموجب الأمر عدد 297 لسنة 2023 المؤرخ في 25 أفريل 2023 ضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وسير عملها.

ويشرف رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية على التسيير الإداري والمالي للهيئة طبقا لمقتضيات الفصل التاسع من الأمر عدد297 لسنة 2023 ويتولّى رئاسة مجلس الهيئة وضبط جدول أعماله وإعداد مشروع الميزانية السنوية للهيئة بصفته آمرا للصرف لميزانيتها والسهر على حسن التصرّف في الموارد البشرية والمادية الموضوعة على ذمتها والإشراف على مختلف الأنشطة المرتبطة بمهامها .

وحرصت الهيئة العليا للرقابة خلال سنة 2024 على تدعيم مواردها البشرية وإحكام التصرف في مواردها المالية والمادية وأساسا موارد الميزانية المصادق عليها لسنة 2024 وتطوير التصرف الإداري والمالي بها من خلال تحسين التصرف في الأرشيف وتطوير استعمال وسائل التصرف الحديث بهدف ترشيد الإنفاق العمومي وتيسير التواصل مع مختلف الهياكل المتدخلة سواء منها الهياكل الرقابية أو الهياكل الخاضعة لأعمال المتابعة.

1- التصرف في الموارد البشرية:

بلغ العدد الجملي لأعوان الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في موفى سنة 2024 تسعة وعشرون (29) عونا باحتساب رئيسها، يتوزعون كما يبرزه الجدول التالي:

الصفة	العدد
رئيس الهيئة	01
المراقبون(مكلفون بمأمورية)	06
الإطار الإداري	13
العملة	09
المجموع	29

حيث تمّ تدعيم الإطار الإداري للهيئة بمتصرف كتابة محكمة بمكتب الضبط (عن طريق إلحاق) وكذلك الإطارات المكلفة بالرقابة خلال موفى سنة 2024، حيث استقرّ عدد المكلّفون بمأمورية في حدود 06 مكلفين بمهمة ((02) إطاران من **هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية**، (02) إطاران من **هيئة مراقبي الدولة**، (02) قاضيان من **محكمة المحاسبات** (تمّ إلحاق مستشار لمحكمة محاسبات إبتداء من تاريخ 01 ديسمبر 2024) بالإضافة إلى (01) مراقب من **هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية** (تمّ إنهاء إلحاقه إبتداء من تاريخ 08 سبتمبر 2024 على إثر تعيينه في خطّة والي على منوبة) ، وتقلّص عدد العملة إلى 09 عملة (تبعا لنقلة عامل).

2- التصرف المالي:

بلغت الاعتمادات الجملية المرسمة لفائدة الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لسنة 2024 ما قدره 1.965.000 دينار توزعت إلى 1.635.000 دينار بعنوان نفقات التأجير 315.000 دينار بعنوان نفقات التسيير و 15.000 دينار بعنوان نفقات التدخلات.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع ميزانية الهيئة لسنة 2024 حسب مختلف الأقسام.

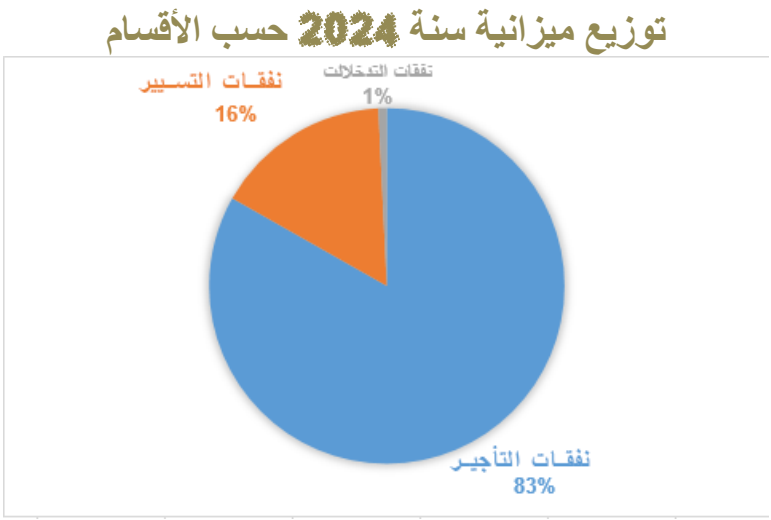

وعلى مستوى تنفيذ الميزانية، بلغت الاعتمادات المحالة للهيئة ما قدره 1 958.700 د توزعت بين نفقات أجور بمقدار 1 628.700 د ونفقات تسيير بمقدار 315 000 د ونفقات تدخل بمقدار 15 000 د، كما بلغت نسبة الإنجاز ما يقارب 79 % دفعا من الاعتمادات المحالة بعنوان سنة 2024.

ويبرز الجدولان التاليان توزيع تنفيذ ميزانية سنة 2024 حسب مختلف الأقسام.

- **الاعتمادات المفوضة (تأجير الأعوان القارين)**

الفصل	البيان	الاعتمادات المصادق عليها	الاعتمادات المحالة	التحويلات (+ أو -)	الاعتمادات المصروفة	الباقـــي
91101	نفقات التأجير	1 592 000.000	1 585 000.000	-7 000.000	1 238 963.988	346 036.012
المجموع		**1 592 000.000**	**1 585 000.000**	**-7 000.000**	**1 238 963.988**	**346 036.012**

- **الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا للرقابة (تأجير – تسيير- تدخلات)**

الفصل	البيان	الاعتمادات المصادق عليها	الاعتمادات المحالة	التحويلات		الاعتمادات المصروفة	الباقـــي
				(+)	(-)		
91102	**نفقات التأجير**	43 000.000	43 700.000	700.000		43 600.216	99.784
91201	**نفقات التسيير**	315 000.000	315 000.000	63 640.929	32 200.000	246 988.895	99 452.034
91302	**نفقات التدخلات**	15 000.000	15 000.000			11 050.000	3 950.000
81400	**فواضل ميزانيات سابقة**	0	0	31 452.340	-31 440.929		11.411
المجموع		**373 000.000**	**373 700.000**	**95 793.269**	-63 640.929	**301 639.111**	**103 513.229**

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الإمكانيات المادية واللوجستية المخصصة حاليا للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لا تكفي لتأمين نشاطها وتنظيم مصالحها وتدعيم مواردها البشرية بالنظر خاصة لارتفاع مصاريف صيانة المقرّ المتقادم وتهيئة شبكاته بالإضافة إلى محدودية النفقات الأخرى على غرار النفقات المخصّصة لتكوين الأعوان بهدف تعزيز أدائهم وتركيز التنظيم الإداري الجديد للهيئة الذي كرّسه الأمر عدد 297 لسنة 2023 المذكور أعلاه.

3- تطوير التصرف الإداري والمالي:

بالرغم من محدودية الموارد المالية واللوجستية التي تتصرّف فيها الهيئة، تمّ العمل خلال سنة 2022 على التحكم في نفقات التسيير وتطوير أساليب التصرف الإداري والمالي من خلال تحسين التصرف في الأرشيف والشروع في تركيز تطبيقة إعلامية للتصرف في الأرشيف الإلكتروني بما يمكّن من تنظيم وتصنيف وتبويب مختلف وثائق الأرشيف وييسّر إمكانية استغلال العديد منها على غرار التقارير الرقابية، بالإضافة إلى تجديد موقع الواب الخاص بالهيئة وتطويره بما يجعله مستجيبا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ومواكبا للتطورات الحاصلة على مستوى تصميم المواقع الرسمية ، و تركيز منظومة فرعية تمكن من تبادل مختلف التقارير والمعطيات والإجابات والمراسلات بشكل حيني سواء مع الهياكل الرقابية أو الهياكل المعنية بأعمال المتابعة ممّا يؤمّن رقمنة وتبسيط وتسريع الإجراءات المعتمدة من قبل الهيئة على مستوى التواصل مع مختلف الهياكل المتدخلة.

4- على مستوى التصرف في الأرشيف:

وتولّى المكلّف بالأرشيف إعداد سجل عامّ لتوثيق مختلف عمليات تحويل الأرشيف سواء من مكاتب العمل إلى محلّ حفظ الأرشيف الوسيط أو من الهيئة إلى مؤسسة الأرشيف الوطني، بالإضافة إلى إعداد سجل الاطّلاع على الأرشيف الوسيط وتحيينه دوريّا.

كما تمّ الانطلاق في إعداد مشروع تطبيقة إعلامية لحفظ ورقمنة أرشيف الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وتطويرها طبقا لحاجيات الهيئة وطبيعة الأرشيف الذي تتصرف فيه مع وضع خطة طبقا لمتطلبات الحفظ الإلكتروني وحاجيات مختلف المستفيدين، وسيتمّ الشروع في استغلالها في موفى سنة 2023.

تمّ العمل خلال سنة 2024 على تحسين التصرف في الأرشيف المادي من خلال تهيئة محل مخصص لتنظيم وحفظ الأرشيف الوسيط تقدر مساحته بحوالي 50 متر مربع ويحتوي على حوالي 22 رفا معدنيا ومكتب عمل مخصّص لفرز وتنظيم الملفات، بالإضافة إلى ترحيل الأرشيف النهائي إلى مؤسسة الأرشيف الوطني طبقا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 95 لسنة 1988 المؤرخ في 02 أوت 1988 المتعلق بالأرشيف، مع تطبيق مختلف قواعد الحفظ الواردة بجداول مدد استبقاء الوثائق المشتركة والخصوصية الملحقة بقرار الوزير الأول المؤرخ في 03 أكتوبر 2000

V. الردّ عـلى مطالب النفاذ إلى المعلومة:

في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عــدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 26 مارس 2016 والمتعلّق بحقّ النفاذ إلى المعلومة، قامت الهيئة العليا بإحداث فضاء خاصّ بالنفاذ إلى المعلومة بالموقع الرسمي للهيئة يتضمّن هـذا الفضاء إضافة إلى النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة بقانون النفاذ إلى المعلومة:

1- فضاء النفاذ إلى المعلومة:

- ❖ أنموذج من مطلب النفاذ إلى المعلومة.
- ❖ أنموذج من مطلب تظلّم.
- ❖ بيانات تخصّ المكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه.
- ❖ التقارير السنوية حول النفاذ إلى المعلومة.

2- جدول تلخيصي لمطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة عـلى الهيئة خلال سنة 2024:

العدد الرتبي	تاريخ وصيغة ورود المطالب		هوية طالب المعلومة		الصورة المطلوبة للنفاذ إلى المعلومة			موضوع ومآل مطلب النفاذ إلى المعلومة	
	عبر مكتب الضبط	عبر البريد الإلكتروني	شخص طبيعي	شخص معنوي	على عين المكان	نسخة ورقية	نسخة إلكترونيةٌ	بيان المعلومة	مآل المطلب
01		مطلب نفاذ إلى المعلومة تقدّم به السيد (**و. م**) عبر البريد الإلكتروني الخاصّ بالهيئة العليا بتاريخ 21 أكتوبر 2024.	⊗			⊗		حول عدد المقاسم المخصّصة لأعوان الوكالة العقارية للسكنى بتقسيم قرمدة 3	تولّت الهيئة العليا عبر المكلف بالنفاذ إلى المعلومة الردّ على مطلب المعني بالأمر بمقتضى المراسلة عدد **380/2024** بتاريخ 23 أكتوبر 2024 وذلك عبر البريد مضمون الوصول.